ASJP Algerian Scientific Journal Platform
مجلة المجتمع والرياضة
Society and Sports Journal
ISSN: 2602-7992 EISSN: 2710-8384
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/493
المجلد: 3 العدد: 2 (اكتوبر2020) ص:68/77

المشاكل التعليمية و البيداغوجية التي تعاني منها المدرسة الابتدائية

The educational and pedagogical problems of the elementary school

Benyattou Benomrane [*1] د.بن يطو بن عمران

[1] جامعة يحي فارس المدية(الجزائر)، habibeelhabibe2018@gmail.com

تاريخ الاستقبال: 2020/06/08؛ **تاريخ القبول:** 2020/10/12؛ **تاريخ النشر:** 2020/10/25

ملخص: تتناول هذه الورقة البحثية تعريف المدرسة ، و تبين الوظائف التي تؤديها خدمة للمجتمع ، و تجلي أهمية وجودها باعتبارها مؤسسة من مؤسسات الدولة . كما تتطرق إلى ذكر أهم المشاكل التي تعاني منها المدرسة الابتدائية الجزائرية ، من بينها : التسيير المزدوج ، استفحال ظاهرة الاكتظاظ ، غياب التكوين الميداني للأساتذة الجدد ، انعدام بعض المرافق الضرورية في المدرسة ، عدم تحديث الوسائل التربوية

إنّ تعليم و تربية النشء هو أولى الأولويات ، لأنه السبيل الوحيد للتقدم و التطور في كل المجالات . لذلك أولت المدرسة الجزائرية أهمية أساسية للمتعلم ، لكن واجهتها العديد من المشاكل ، و من هذا المنطلق طرح التساؤل الآتي : ما أهم المشاكل التي تعاني منها المدرسة الابتدائية الجزائرية ؟ و ماهي الحلول المقترحة ؟

الكلمات المفتاحية : المدرسة الابتدائية ، المشاكل ، الحلول المقترحة .

Abstract:.This paper discusses the definition of the school, identifies the functions performed by the community and demonstrates the importance of its existence as a state institution. It also touches on the most important problems experienced by the Algerian primary school, including: double management, the overcrowding phenomenon, the lack of field training for new teachers, the lack of some necessary facilities in the school, the lack of modernization of educational means, ...

The education and upbringing of young people is the first priority, because it is the only way to progress and develop in all fields. Therefore, the Algerian school has given primary importance to the learner, but has faced many problems, and in this sense posed the following question: What are the most important problems experienced by the Algerian primary school? What are the proposed solutions?

Keywords: Elementary School, Problems, Proposed Solutions

1. مقدمة:

إنّ تعليم و تربية النشء هو أولى الأولويات ، لأنه السبيل الوحيد للتقدم و التطور في كل المجالات . لذلك أولت المدرسة الجزائرية الحديثة أهمية أساسية للمتعلم بحيث أصبح هو محور العملية التعليمية التعلمية ، فقد تبنت إصلاحات تربوية شاملة ، و اعتمدت مقاربات تربوية حديثة ، و انتهجت أساليب و طرق جديدة بغية مواجهة تحديات داخلية و خارجية أفرزتها التحولات الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى التطور العلمي و التكنولوجي المتسارع الذي يشهده العالم في عصرنا هذا .

كما أعطت أهمية واضحة لتكوين المكونين في مختلف الأطوار التابعة لسلك التعليم باعتبارهم الركيزة الأساسية لتنفيذ المناهج و البرامج و المقررات الدراسية ، لتوفير الجو الملائم من أجل الوصول إلى جودة التعليم و نوعية المخرجات التي يتوقف عليها نجاح السياسات التعليمية .

* د.بن يطو بن عمران

لكن واجهتها العديد من المشاكل التي تعد عائقا يحد من بلوغ المستوى المنتظر من الغايات المنشودة و الأهداف المسطرة ، و من هذا المنطلق طرح التساؤل الآتي :

ما أهم المشاكل التي تعاني منها المدرسة الابتدائية الجزائرية ؟ و ما أثرها على المتعلم ؟

و ماهي الحلول المقترحة لمواجهة هذه التحديات لتفادي تأثيراتها السلبية ؟

2. – تعريف المدرسة ، وظائفها و دورها التربوي :

1.2 تعريف المدرسة :

تعرف المدرسة بأنها « مؤسسة تعليمية عمومية (تتمتع بالشخصية المعنوية أو وحدة تنظيمية ، تربوية) تنشأ و تغلق بقرار من (الوزارة – المديرية) تمنح تربية أساسية مشتركة و مستمرة من السنة الأولى إلى السنة (الخامسة) ... و هي تخضع إلى سلطتين وصيتين و بالتالي فهي مزدوجة التسيير من طرف البلدية فيما يخص الصيانة و الترميم و عمال النظافة و الحراسة ... »[1] ، و تسير من طرف مديرية التربية فيما يخص التأطير التربوي و الإداري و الجانب البيداغوجي .

و تعرّف كذلك بأنها « الحلقة الثانية التي يتعامل معها الطفل في إطار التربية المباشرة و هي تعاونه على أن يندمج في المجتمع الكبير بسلام ، و هي على هذا الأساس حلقة متوسطة بين الأسرة و بين المجتمع ... إن المدرسة الحديثة لم تعد مجرد مكان لحشو أدمغة التلاميذ ببعض المعارف النظرية ، و إنما أصبحت حقلا تربويا يتركز الاهتمام فيه على تربية العقل و الجسم و العاطفة جميعا و ذلك بقصد تكوين الشخصية المتزنة و المتوازنة ، و لقد ترتب على ذلك أن أصبح الطفل في المدرسة الحديثة هو الشخص الذي تدور حوله كل الفاعليات ، و ليس شخصا هامشيا يُعدّ كما يريد له الكبار دون مراعاة لطبيعته النوعية في مداركه و ميوله و قدراته بصفة عامة . »[2]

2.2 – وظائف المدرسة

نلخص وظائف المدرسة في الأمور التالية :

1 – نقل التراث الاجتماعي : تعمل المدرسة على نقل تراث الجماعة على مرّ العصور إلى الأجيال الصاعدة قصد تنشئتهم تنشئة اجتماعية ... حتى يستفيدوا منه و يضيفوا إليه ثم ينقل إلى الأجيال بعدهم . » فهذه وظيفة المحافظة على التراث و نقله .

2 ـ التبسيط : تبسيط هذا التراث قبل تقديمه إلى الناشئة و اختيار الأهم و تصنيفه و تقديمه بالتدرج .

3 ـ التطهير : تعمل على إحاطته ببيئة نظيفة خالية من عيوب المجتمع و نقائصه و مفاسده . وتبث فيه اتجاهات و ميول نفسية ضرورية لدوام حياة الجماعة و تقدمها . ففي المدرسة يتعود على النظام و الاحترام و يكتسب السلوك القويم ليطبقه خارج المدرسة .

4 ـ إقرار التوازن بين عناصر البيئة الاجتماعية : بيئات التلاميذ مختلفة ، و المدرسة وظيفتها خلق الانسجام بينهم و صهر هذه الاختلافات المتباينة .

5 ـ الوظيفة الاجتماعية للمدرسة : المدرسة موجِّهة و مرشِدة ، فهي أداة من أدوات التقدم الاجتماعي و يجب عليها أن تكون على اتصال وثيق بأسرة الطفل و المجتمع المحلي لإصلاح العيوب والأخطاء .[3]

3.2 –. الدور التربوي للمدرسة

تقوم المدرسة بدور تربوي ريادي في حمل التلاميذ عن طريق الإقناع على تبني المثل العليا و القيم الاجتماعية و الأخلاقية و الاتجاهات الدينية التي يعتز بها المجتمع . و تدربهم على الحياة الاجتماعية الصحيحة في داخلها فيمارسونها ، و يواجهون مشاكلها ، و يعالجون هذه المشاكل بأنفسهم ، و لا يكون ذلك إلا بأن تكون المدرسة مجتمعا حقيقيا له شكله و نظامه و دستوره ، بحيث يشترك كل فرد في هذا المجتمع و يستفيد من اشتراكه فيه . كما تعمل على تخليص الناشئين من الصفات المناهضة للمجتمع .[4]

و تتولى المدرسة الابتدائية منح التلاميذ تعليما يساعد على تنمية كفاءاتهم القاعدية في ميادين التعبير الشفهي و الكتابي و القراءة و الرياضيات و اللغة الأجنبية و التربية العلمية و الخلقية و الإسلامية و المدنية . و تربيتهم على ممارسة قواعد الوقاية الصحية و البيئية ، و تغرس فيهم حب العمل و تقدير الجهد و المبادرة .[5]

و تقدم لهم تربية تنسجم مع حقوق الطفل و حقوق الإنسان و تنمية ثقافة ديمقراطية لديهم بإكسابهم مبادئ الحوار و النقاش الهادف و قبول رأي الأغلبية بحملهم على نبذ العنف و التمييز و على تفضيل الحوار الجاد .[6]

3- أهم المشاكل التعليمية و البيداغوجية التي تعاني منها المدرسة الابتدائية الجزائرية

تعاني المدرسة الابتدائية الجزائرية من مشاكل متعددة تؤثر سلبا على أداء مهامها المنوطة بها ، من أهم هذه المشاكل ما يلي :

1.3 – تسيير المدارس الابتدائية بوزارتين مختلفتين (التسيير المزدوج) :

يشرف على تسيير شؤون المدارس الابتدائية وزارتا الداخلية و التربية [7] ، حيث تشرف وزارة التربية على تسيير الجانب التربوي و البيداغوجي ، أما وزارة الداخلية (البلديات) فتشرف على إنشائها و تجهيزها بكل ما تحتاجه من وسائل تساعدها على تأدية مهامها على أحسن ما يرام ، كتوفير الوسائل التربوية و التدفئة والنقل المدرسي والمطاعم والمكتبات ... و هذه الوضعية جعلت المدارس الابتدائية تعاني من مشاكل متعددة الجوانب التي أثرت على أداء المهام المنوطة بها ، و ذلك نظرا لأن كثير من البلديات عاجزة عن تسيير نفسها بسبب الصراعات الحزبية و التراكمات السابقة المعقدة ، فمشاكل البلديات امتدت آثارها لتؤثر سلبا على مناخ المدرسة من زوايا مختلفة و بنسب متفاوتة من منطقة إلى أخرى بسبب تبعيتها لها . فبعض المدارس تعاني من نقص الوسائل التربوية المساعدة على تقديم الدروس ، و بعضها تشتكي من انعدام التدفئة أو حرمان تلاميذ المناطق النائية من النقل المدرسي أو المطاعم أو المكتبات ... فهذه النقائص تشكل عقبات أمام المدرسة تعرقل وظيفتها السامية في المجتمع .

2.3 – انعدام التكوين الميداني للأساتذة الجدد :

يتلقى الأساتذة الجدد الناجحون في مسابقات التوظيف المباشر تكوينا نظريا لمدة قصيرة في العطل و يوم السبت من كل أسبوع ، و هذا لا يؤهلهم لأداء مهامهم على أحسن ما يرام ، لأنّ تكوين أساتذة التعليم الابتدائي في المدارس العليا يدوم ثلاث سنوات بالإضافة إلى تكوين ميداني في السنة الأخيرة .

لذا نقترح أن يكون التكوين ميدانيا لمدة ستة أشهر على الأقل ، بحيث يقضي الأستاذ الجديد شهرا كاملا مع كل فوج تربوي بدءا من التحضيري حتى السنة الخامسة يلاحظ كيف يقدم الأساتذة دروسهم و كيف يتعاملون مع تلاميذهم ، و يقوم الأستاذ المعني بالتكوين بتقديم الدروس في الأسبوع الرابع من كل شهر مع كل فوج حتى يتمكن من الجانب التطبيقي بمرافقة أستاذ الفوج الذي يقدّم له التوجيه و التصويب ، و في الأخير ينجز تقريرا يتناول ما استفاده من هذا التكوين مع كل فوج تربوي ، و يخصص التكوين النظري

للتشريع المدرسي و علوم التربية و علم النفس . و هذا يتطلب الدراسة الاستشرافية المحيّنة في كل سنة ، بحيث يكون التكوين سابق للاحتياج بسنة على الأقل ، لتدارك العجز في التوظيف بالتخطيط المسبق و التحكم في تسيير الموارد البشرية .

3.3– انعدام المرافق اللازمة الواجب توفرها في المدرسة الابتدائية

ينص المرسوم التنفيذي رقم : (16 / 226 ، المادة 10)[8] على أنه ينبغي أن تتوفر المدرسة الابتدائية ، زيادة على المرافق البيداغوجية و الإدارية و الصحية و السكانات الإلزامية و الحجابة ، على الخصوص ، على ما يأتي: – قاعة الإعلام الآلي ، – قاعة المطالعة ، – قاعة متعددة النشاطات ، – قاعة الأساتذة ، – فضاء للتربية البدنية و الرياضية ، – مطعم مدرسي .

و إذا نزلنا إلى الميدان نجد أن أغلب هذه المرافق الضرورية منعدمة تماما على أرض الواقع فهي حبر على ورق فقط ، حتى في المدارس حديثة الإنشاء بعضها لا يتوفر على السكنات الإلزامية (سكن المدير)، و أنا هنا أتحدث عن المدرسة التي أعمل بها حاليا التي افتتحت في سبتمبر 2016 م كعينة شاهدة على ما أقول . أما الحديث عن المرافق الأخرى (– قاعة الإعلام الآلي ، – قاعة المطالعة ، – قاعة متعددة النشاطات ، – قاعة الأساتذة ، ...) فحدّث و لا حرج . التي هي ضرورية لأداء النشاطات العلمية والثقافية و الترفيهية ، و عدم وجودها يعني حرمان التلاميذ من الكثير من النشاطات المفيدة ، و هذا ينعكس سلبا على مستوى التحصيل العلمي لهم و يحد من القدرة على اكتساب بعض المهارات والقدرات التي تخدم مسارهم العلمي .

و مما يؤسف له بشدة عدم مراعاة تناسب مساحة ساحة المدرسة أو (فضاء التربية البدنية والرياضية مع قدرة استيعاب المدرسة (عدد قاعات التدريس) ، حيث يفترض أن تتناسب قدرة استيعاب المدرسة مع مساحة ساحتها أو (فضاء التربية البدنية و الرياضية) طردا ، أي كلما زادت قدرة استيعاب المدرسة زادت مساحة ساحتها ، إلا أنّ هذا غير موجود في أغلب المدارس و هو ما يشكل ضغطا كبيرا أثناء فترات الاستراحة و فترات دخول و خروج التلاميذ ، قد تنجم عنه بعض الحوادث الخطيرة .

4.3 – الاكتظاظ و الصعوبات التي يطرحها

اكتظاظ الأقسام بالتلاميذ ظاهرة استفحلت في المدرسة الابتدائية الجزائرية نظرا لعدة عوامل مختلفة ، فأصبحت من أهم التحديات التي يواجهها النظام التربوي ، بسبب ما ينتج عنها من مشاكل يصعب حلها و لعل من أهمها ما يلي :

- كلما كثر عدد التلاميذ في القسم كلما زادت الفوارق التي يصعب التعامل معها بنفس الأسلوب ، و بالتالي يحدث خلل في اكتساب المهارات و التعلمات ، فإذا كان الطبيب يعالج كل مريض على حدى و يأخذ الوقت الكافي لذلك مستعملا كل الوسائل المتاحة لدية ، و قد يعينه في ذلك الممرض و النفساني و المخبري و غيرهم ... ، فكيف نطالب الأستاذ بعلاج صعوبات تولدها فوارق متعددة بوسائل محدودة في آن واحد و في وقت محدود مضبوط لا يتمدد و لا يتجدد .
- كلما كثر عدد التلاميذ في القسم كلما قلت الفرص أمام التلميذ للمشاركة في ممارسة النشاط التربوي ، و نقصت مدّة مشاركته ، و قد يحرم منها إطلاقا نظرا لضيق الوقت المحدد لحصة النشاط التربوي ، مثلا حصة القراءة مدتها 45 د ، نطرح منها 15 د مخصصة لوضعية الانطلاق و وضعية استثمار المكتسبات، تبقى منها 30 د ، كيف توزع هذه المدة المحدودة جدا على مساهمات التلاميذ ، ستكون حصة كل تلميذ متناسبة عكسيا مع عدد التلاميذ الذين يتفاوتون حتما في هذه المهارة ، و هذا يطرح إشكالا كبيرا من حيث تقييم و تقويم كفاءات التلاميذ مما يحد من اكتساب هذه المهارة بشكل جيد .

- كلما كثر عدد التلاميذ في القسم كلما زادت الفوضى داخل القسم ، و يصعب على الأستاذ السيطرة على الفوج و فرض الهدوء . و بالتالي يشتت انتباه التلاميذ و يضطرب التركيز لديهم ، ويحد ذلك من قدرة الأستاذ على متابعة التلاميذ و توجيههم و مسايرة تعلماتهم . و بذلك تنقص قدرته على تقييم و تقويم مكتسبات التلاميذ و معالجة الاختلالات و التعثرات و النقائص ، و مِن ثَمَّ تدني المستوى الدراسي يتضاعف بسبب تراكم الصعوبات و الاختلالات الذي يؤدي إلى الإحباط والعجز الدراسي ، و منها إلى التسرب المدرسي الذي يطرح مشاكل عويصة على المجتمع يتعسر إنقاضه منها
- كلما كثر عدد التلاميذ في القسم كلما زاد ظهور المشاكل الصحية لديهم قد تكون فطرية أو طارئة ، و هذا يكلف الأستاذ جهدا أكبر و وقتا أكثر ، و بالتالي يهضم حق المتعلمين الآخرين ويصابون بالملل و الخمول لقدرتهم على الفهم في وقت أقل .

5.3 - الاهتمام بالكم على حساب النوعية

إذا كانت الوزارة تتغنى بالعمل على تحقيق جودة التعليم ، حسب ما تنص عليه المادة 04 من القانون التوجيهي للتربية الوطنية : « تقوم المدرسة في مجال التعليم بضمان تعليم ذي نوعية ، يكفل التفتح الكامل و المنسجم و المتوازن لشخصية التلاميذ بتمكينهم باكتساب مستوى ثقافي عام و كذا معارف نظرية و تطبيقية كافية قصد الاندماج في مجتمع المعرفة . »[9] فإن هذا لا يتحقق إلا باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة ، و من ذلك محاربة الرداءة و أساليب التميع و اللامبالات من أجل إضفاء المصداقية والنزاهة فيما يخص نتائج التلاميذ التي ينبغي أن تعكس المستوى الحقيقي لمكتسباتهم و قدراتهم وكفاءاتهم.

كيف يعقل أن ينتقل تلميذ إلى السنة الأولى من التعليم المتوسط و معدله (01.5) في امتحان نهاية مرحلة التعليم الابتدائي بإضافة المعدل السنوي الذي حتما لا يعكس مستواه الحقيقي بتاتا ؟؟ !!! بسبب تضخيم نقاط اختباراته الفصلية لاسيما نقاط امتحانات مواد الإيقاظ و غيرها .

ينبغي أن تحدد الفئة المستفادة من الانقاذ في الانتقال إلى السنة الأولى من التعليم المتوسط ، وذلك بأن يستفيد منها التلاميذ الذين تكون معدلاتهم محصورة ما بين 4.00 و 4.99 فقط ، و ذلك لتجنب ظاهرة تضخيم معدلات التلاميذ للتخلص منهم و التغطية على ضعف النتائج المحققة .

و من الأمور التي كرست الرداءة و ساعدت على اتساع ظاهرة الغش التعليمة الوزارية رقم 179 التي تم توجيهها لمختلف مديريات التربية عبر الوطن ، فيما يخص تنظيم امتحان نهاية مرحلة التعليم الابتدائي دورة 2016 م ، فقد قررت وزيرة التربية الوطنية أن تحوّل جميع المؤسسات الابتدائية التي تتوفر على 20 تلميذا مترشحا أو أكثر، إلى مركز إجراء ، بحيث يكون اجتياز التلاميذ للامتحان في المؤسسة التي يدرسون بها ، و يكون مديرهم هو رئيس مركز الإجراء في مؤسسته التي يعمل بها ، مما جعل بعض المديرين يفسحون المجال للغش بطرق متعددة من أجل التباهي بنتائج مؤسسته و التغطية على النتائج الحقيقية التي قد تكون كارثية ، و ما حفزهم على ذلك هو إدراج نسبة نجاح التلاميذ في امتحان نهاية مرحلة التعليم الابتدائي ضمن معايير التنقيط لحركة تنقلات المديرين كمعيار تشجيعي للتنافس على اتقان العمل التربوي ، إلا أنه تم استغلال هذا المحفز من قبل البعض منهم بشكل سلبي جدا، لأنهم أصبحوا يسعون إلى تحقيق أعلى نسبة عن طريق الغش ما دام هو رئيس مركز مؤسسته و هو الآمر الناهي و بيده كل الوسائل المساعدة على ذلك و الدليل الذي يثبت هذه الظاهرة هو شهادة بعض الأساتذة الحراس الذين أصبحوا يتعرضوا إلى مضايقات كبيرة خاصة العنصر النسوي ، و هذه الظاهرة تخدم الكم و تتعارض مع جودة التعليم و نوعيته .

لذلك نطالب بأن تعود إجراءات تنظيم امتحان نهاية مرحلة التعليم الابتدائي كما كانت عليه قبل دورة 2016 م حيث كانت تجرى في المتوسطات ، و ذلك لإضفاء المصداقية على نتائج هذا الامتحان ، و من ثَمّ الرفع من جودة و نوعية التعليم لأن ذلك سيدفع إلى الجدية في العمل و التنافس النزيه بين المدارس

6.3 – أثر منشور الانتقال الآلي الكلي لتلاميذ السنة الأولى من التعليم الابتدائي

المنشور الوزاري رقم : 538 / 09 الذي يقرر " لا رسوب في السنة الأولى من التعليم الابتدائي وانتقال آلي لكلّ التلاميذ إلى السنة الثانية من التعليم الابتدائي "، حيث أشار هذا المنشور الوزاري الصادر عن وزارة التربية بتاريخ 26 ماي 2009 م إلى أن إلغاء إجراء إعادة السنة الأولى من التعليم الابتدائي، الذي دخل حيز التنفيذ اعتبارا من نهاية السنة المدرسية 2008 / 2009 م [10] ، وبذلك أصبح قرار إعادة السنة مؤجلا إلى نهاية السنة الثانية من التعليم الابتدائي .

و هذا المنشور جعل المدارس الابتدائية تتخبط في مشاكل عويصة ، منها اكتظاظ أقسام السنة الثانية من التعليم الابتدائي في جل المدارس ، لأن نسبة الإعادة كبيرة في أقسام السنة الثانية بسبب انتقال التلاميذ الذين لا يمتلكون كفاءات ملمح دخول السنة الثانية ، مما أدى إلى ضعف مستوى التلاميذ عموما ، و هذا يتعارض مع جودة التعليم و نوعيته التي دعا إليها القانون التوجيهي للتربية الوطنية المذكور أعلاه ، بل يصب في اتجاه تكريس الرداءة و عرقلة المسار الصحيح لتقويم مكتسبات و قدرات التلاميذ التي تؤهلهم لمواصلة مشوارهم الدراسي بكل أريحية دون تعثر .

فالتلاميذ الذين لا يمتلكون مفاتيح القراءة نطقا و كتابة و هي منطلق كل التعلمات في جميع المواد الدراسية كيف يمكنهم مواصلة مشوارهم الدراسي الذي يتطلب تجنيد مكتسبات أكثر و قدرات أكبر من المستوى الأولي القاعدي ، و هو ما يؤثر سلبا على نفسية التلميذ تأثيرا بالغا حيث أنه يشعر بالعجز الكلي عن قراءة نصوص كتاب القراءة في السنة الثانية التي لا تناسب مستواه الحقيقي . فقد بيّن منهاج السنة الأولى مكانة اللغة العربية في المنظومة التربوية و أهمية التحكم فيها فهو « مفتاح العملية التعليمية / التعلمية، و إرساء الموارد و تنمية الكفاءات التي تمكن المتعلم من هيكلة فكره و تكوين شخصيته ، والتواصل بها مشافهة و كتابة في مختلف وضعيات الحياة اليومية . »[11]

فلو أعاد السنة الأولى لكان ذلك أفضل له لأن التعلمات التي يتلقاها تناسب مستواه ، و في كثير من الأحيان يشعر بالتفوق على أقرانه مما يدفعه إلى حب التعلم و التحمس أكثر ، و أقول هذا الكلام عن تجربة خلال مساري المهني و لا أستقي ذلك من فراغ أو تكهن فقط .

7.3 – الآثار السلبية للاستخلاف على عطلة الأمومة

انتشرت ظاهرة الاستخلاف على عطلة الأمومة في الفترة الراهنة نظرا لاكتساح العنصر النسوي التوظيف في قطاع التربية الوطنية خاصة مرحلة التعليم الابتدائي ، مما يطرح مشكلا كبيرا قد لا يتفطن إلى نتائجه الوخيمة كثير من المختصين في التربية و المسؤولين القائمين عليها ، لأن التلميذ في الطور الابتدائي يتعلق بأستاذه و يتعوّد على طريقته في التدريس و يتأقلم مع كيفية التعامل معه ، و عند تغيير الأستاذ يحدث شرخا كبيرا في نفسية الطفل يترجم ذلك أحيانا بالبكاء ، و قد يخفيه بالكبت .

علما أن التشريع المدرسي يحدد إجازة الأمومة بمدة تقدّر بـ أربعة عشر (14) أسبوعا متتالية أي 98 يوما تحسب من تاريخ الانقطاع الفعلي عن العمل و ذلك بعد القيام بكل الإجراءات القانونية المحددة في التشريع ، كما أنها مطالبة بتحديد الموعد المتوقع للوضع

. [12] و هذه المدة قابلة للتمديد بتقديم شهادة طبية تثبت الحالة الصحية لها أو لمولودها . و الحجم الزمني للتدريس الفعلي خلال السنة الدراسية هو اثنان و ثلاثون (32) أسبوعا موزّعة على ثلاثة فصول ، أي أن الحجم الزمني لغياب أستاذة الفوج الرسمية يمثل نصف سنة دراسية تقريبا في حالة عدم تمديد عطلة الأمومة .

و مما يؤسف له كثيرا أن هذا الأستاذ المستخلف لم يتلق أي تكوين أو توجيه ، أي يباشر التدريس مباشرة بعد تعيينه دون معرفته بأدنى أبجديات التعليم ، و هكذا تنعكس أثاره على مستوى تحصيل التلاميذ و اكتساب المهارات اللازمة لمواصلة المسار الدراسي . فإذا تكررت خلال المسار الدراسي للتلميذ مرتين أو ثلاث فكيف سيكون مستوى تحصيله ، علما أن أغلب الأستاذات تمدد عطلة الأمومة بحجة رعاية ابنها . و هو ما يؤدي إلى آثار وخيمة على مستوى التلاميذ .

و للحد من آثار هذه الظاهرة ينبغي أن تتلقى الأستاذة المستخلفة تكوينا ميدانيا لمدة شهر أو أكثر قبل خروج الأستاذة المعنية بعطلة الأمومة ، بحيث تحضر يوميا لمتابعة الدروس التي تقدمها أستاذة الفوج مع تلاميذها بالإضافة إلى تقديمها لتوجيهات و إرشادات و تجيب عن استفساراتها و تساؤلاتها ، حتى تتمكن من التعرف على كيفية تعاملها مع التلاميذ و يألفوها و تتعرّف على أساليب التدريس عموما.

8.3 – عدم تحديث الوسائل التربوية لتتماشى مع مقررات المناهج الجديدة

الوسائل التربوية لها أهمية بالغة في تيسير و تسهيل اكتساب المهارات و الكفاءات المختلفة ، لأنها تساعد على تقديم التعلمات في شكل محسوس ملموس ، و تبعث في نفوس المتعلمين الرغبة في الاكتشاف و حب التعلم و تزيد من تشويقهم في متابعة الدروس و تلفت أنظارهم و تجلب انتباههم ، وهذه كلها عوامل أساسية لتحقيق جودة التعليم و نوعيته .

فإذا كانت الوزارة تسعى جاهدة إلى تحديث المناهج التربوية و المقررات المدرسية كلما دعت الضرورة إلى ذلك لمواكبة التطور العلمي العالمي و استجابة لتحديات مختلفة داخلية و خارجية ، و هذا أمر محمود مطلوب. لكننا لم نشهد في المدارس الابتدائية تطوير و تحديث الوسائل التربوية الضرورية لتتماشى مع مقررات المناهج الجديدة و تتناسب مع التعلمات المقدمة للتلاميذ بما يحقق الأهداف المسطرة والغايات المنشودة .

لذا ينبغي توفير ما تتطلبه المقررات الجديدة من وسائل تعليمية حديثة تواكب هذا التحديث والتجديد في المناهج و أساليب و طرق التدريس المنتهجة لبلوغ الأهداف المنشودة في ظروف ملائمة .

9.3 – صعوبة تناول بعض المواد الدراسية

إن بعض التعلمات التي تتضمنها الكتب المدرسية صيغت في وضعيات تعليمية معقدة بعيدة عن إدراك التلميذ باعتبار السن و النضج ، لذا يواجه الأساتذة صعوبة كبيرة في كيفية تدريسها ، لدرجة أن بعضهم يشك في كفاءته التدريسية و عجزه عن أداء مهامه التربوية ، فيصاب بالإحباط النفسي ، منها الآتي

اعتماد التجريد في بعض المفاهيم في مادة الرياضيات خاصة ، يعسر من اكتسابها و ينفر من تعلمها نظرا لبعدها عن محيط المتعلم ، و بالتالي لا يجد جدوى في تعلمها ، لأنها لا تتضمن حافزا يجذبه إليها ، و من ثمّ تقضي على الرغبة و الاقبال على هذه المادة ، و من هنا يتولد الشعور بصعوبة هذه المادة الدراسية ، و بعد ذلك نلوم الأستاذ بعدم كفاءته في تدريس مادة الرياضيات لضعف نتائج تلاميذه ، والمشكل هو كيفية عرض وضعيات تعلمات هذه المادة ، فالأستاذ منفذ فقط ، و ليس لديه القدرة والوقت الكافيين لإعادة صياغة

وضعيات تعلمية أخرى تناسب مستوى تلاميذه و تحقق الرغبة في تعلمها، و كذلك لا يملك من الوسائل ما يمكنه من ذلك . و نجد بعض المفتشين يقترحون على الأساتذة تغيير الوضعيات غير الملائمة (و ما أكثرها) بوضعيات أخرى تناسب قدرات تلاميذهم و لو كانوا مكانهم لما استطاعوا إلى ذلك سبيلا

فإذا كانت اللجان الوزارية المتخصصة لإعداد البرامج و الكتب بما تتوفر عليه من وسائل وإمكانيات ، و المتكونة من مجموعة من الكفاءات العالية المتخصصة في مجال معرفي معيّن ، و المتفرغة لذلك خصيصا عجزت عن تقديم وضعيات تلائم قدرات المتعلمين و تستجيب لرغباتهم و تطلعاته ، فكيف نطالب الأستاذ بمفرده بصياغة و تأليف وضعيات جديدة ، تستجيب لرغبات المتعلمين و تحقق الأهداف المسطرة في وقت وجيز بإمكانيات منعدمة ، مع عدم تخصصه ، و انشغاله بعدة ارتباطات مهنية و اجتماعية و ذاتية. فما جدوى تأليف الكتب المدرسية و شرائها إذن ؟ !!!.

10.3 – انتشار ظاهرة العنف المدرسي و انعدام الرادع أمام التلاميذ المشاغبين و المتهاونين

برزت في السنوات الأخيرة ظاهرة خطيرة في المدرسة الجزائرية تتنافى مع رسالتها التربوية الهادفة وهي ظاهرة العنف المدرسي التي لها أسبابها و انعكاساتها الوخيمة على الوسط المدرسي و المجتمع عموما ، و من أهم أسبابها التفكك الأسري ، و المشاكل الاجتماعية ، و تدهور المنظومة الأخلاقية لدى أفراد الأسرة و هي المنبت الأصلي للطفل ، و تأثير الألعاب الإلكترونية و الأفلام الكرتونية التي تزرع العنف وتحرض عليه نتيجة إدمان الأطفال على مشاهدتها و ولوعهم بها بلا رقيب و لا حسيب من قِبَل الأولياء والمقرّبين ، و هذا الوضع سلب المدرسة قوة التأثير في أخلاق الطفل و سلوكه ، إذ لم تعد المدرسة هي المؤثر الوحيد أو القوي في سلوك الطفل و ميوله فقد اختطفته من بين أحضانها مؤثرات سلبية أقوى وأخطر وأشرس . و ما عقّد هذه الظاهرة هو انعدام العقاب الرادع المعنوي و المادي .

لذا يجب على المختصين في علم النفس و القائمين على التربية العمل سويا من أجل دراسة هذه المشكلة لإيجاد حلول ناجعة للحد من آثار هذه الظاهرة الفتاكة و التقليل من انتشارها باعتماد الوسائل التربوية المناسبة لصرفهم عن هذه السلوكيات و التصرفات السيئة و لفت انتباههم إلى ما هو أنفع وأحسن.

4. خاتمة:

في خاتمة هذا البحث نوجه بعض الاقتراحات التي نعتقد أنها تساهم في حل بعض المشاكل التي تعاني منها المدرسة الابتدائية الجزائرية أو على الأقل التخفيف من حدتها ، منها ما يلي :

- الحرص على التكوين الميداني للأساتذة الجدد الناجحين في مسابقات التوظيف المباشر ، ليتسنى لهم اكتساب المهارات العملية ليحسنوا كيفية التعامل مع التلاميذ و كيفية تقديم الدروس تطبيقيا بالإضافة إلى التكوين النظري المعمول به حاليا .
- تكوين الأساتذة المستخلفين على عطلة الأمومة قبل مباشرة عملهم ، و ذلك بمرافقة أستاذة الفوج المستفيدة من هذه العطلة ليتمكنوا من أداء مهمة التدريس على الوجه المطلوب .
- استقلالية المدارس الابتدائية عن البلديات فيما يخص التجهيز و الصيانة و توفير كل ما تحتاجه من وسائل و مستلزمات و ذلك بتعيين مقتصد يسيرها ماليا مثلما هو الحال في المتوسطات والثانويات

- إلغاء العمل بالمنشور الوزاري رقم : 538 / 09 الذي يقرر " لا رسوب في السنة الأولى من التعليم الابتدائي وانتقال آلي لكلّ التلاميذ إلى السنة الثانية ، و ذلك لتفادي آثاره السلبية على المستوى الدراسي للتلاميذ و التخلص من ظاهرة اكتظاظ أقسام السنة الثانية .
- مكافحة اكتظاظ الأقسام في كل الأطوار التعليمية قدر الإمكان لتخطي آثاره السلبية الآنية والمستقبلية .
- لتحقيق جودة التعليم و نوعيته ينبغي توفير الوسائل التربوية الضرورية و تحديثها دوريا لتتماشى مع مقررات المناهج الجديدة و تتناسب مع التعلمات المقدمة للتلاميذ .
- محاربة ظاهرة العنف المدرسي بكل الوسائل الممكنة لتفادي أضرارها ، بزرع روح التسامح و العفو عن طريق العمل التعاوني و ممارسة أعمال مفيدة تحقق منفعة عامة و غيرها من السبل الناجعة .

5. قائمة المراجع:

1 – المرسوم التنفيذي رقم : 16 / 226 ، (المؤرخ في 25 أوت 2016 م) ، يحدد القانون الأساسي النموذجي للمدرسة الابتدائية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 51 ، 31 غشت سنة 2016

2– المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية و تحسين مستواهم ، (2009) ، التربية العامة ، سند للتكوين المتخصص ، الحراش ، الجزائر .

3 – المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية و تحسين مستواهم ، (د . ت) ، التسيير التربوي والإداري ، سند تكويني لفائدة مديري المدارس الابتدائية ، الحراش ، الجزائر.

4 – النشرة الرسمية للتربية الوطنية ، القانون التوجيهي للتربية الوطنية ، رقم 08 – 04 ، (المؤرخ في 23 جانفي 2008) ، عدد خاص فيفري 2008 .

5 – النشرة الرسمية للتربية الوطنية ، (مارس 2010) ، التقويم و القبول و التوجيه في النظام التربوي (الجزء الثاني) ، المديرية الفرعية للتوثيق و النشر ، عدد خاص .

6 – حسن بوسماحة ، (2000) ،الوجيز في التشريع المدرسي لمعلمي المدارس الابتدائية ، دار الحضارة، بئر توتة ، الجزائر .

7 – وزارة التربية الوطنية ، (2016) ، منهاج اللغة العربية لمرحلة التعليم الابتدائي (الجيل الثاني) .

6. هوامش:

1 – المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية و تحسين مستواهم ، (د . ت) ، التسيير التربوي و الإداري ، سند تكويني لفائدة مديري المدارس الابتدائية، الحراش ، الجزائر ، ص 07 .

2 – المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية و تحسين مستواهم ، (2009) ، التربية العامة ، سند للتكوين المتخصص ، الحراش ، الجزائر ،ص 44 و 45.

3 – المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية و تحسين مستواهم ، (2009) ، التربية العامة ، ص 46 و 47 .

4 – المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية و تحسين مستواهم ، (2009) ، التربية العامة ، ص 46 و 47 .

5 – المرسوم التنفيذي رقم : 16 / 226 ، (المؤرخ في 25 أوت 2016 م) ، المادة 17 ، يحدد القانون الأساسي النموذجي للمدرسة الابتدائية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 51 ، 31 غشت سنة 2016 م ، ص 12 .

6 – النشرة الرسمية للتربية الوطنية ، القانون التوجيهي للتربية الوطنية ، رقم 08 – 04 ، (المؤرخ في 23 جانفي 2008) ، عدد خاص فيفري 2008 م ، ص 42 .

7 – المرسوم التنفيذي رقم : 16 / 226 ، (المؤرخ في 25 أوت 2016 م) ، المواد : 3 ، 19 ، 20 ، 21 ، 34 و 35 ، الجريدة الرسمية 31 غشت 2016 م ، ص 10 و 11 و 15 .

8 – المرسوم التنفيذي رقم : 16 / 226 ، (المؤرخ في 25 أوت 2016 م) ، المادة 10 ، يحدد القانون الأساسي النموذجي للمدرسة الابتدائية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 51 ، 31 غشت سنة 2016 م ، ص 11 .

9 – النشرة الرسمية للتربية الوطنية ، القانون التوجيهي للتربية الوطنية ، رقم 08 – 04 ، (المؤرخ في 23 جانفي 2008) ، عدد خاص فيفري 2008 م ، ص 41 .

10 – النشرة الرسمية للتربية الوطنية ، (مارس 2010) ، التقويم و القبول و التوجيه في النظام التربوي (الجزء الثاني) ، المديرية الفرعية للتوثيق و النشر ، عدد خاص ، ص 106 .

11 – وزارة التربية الوطنية ، (2016) ، منهاج اللغة العربية لمرحلة التعليم الابتدائي (الجيل الثاني) ، ص 8 .

12 – حسن بوسماحة ، (2000) ، الوجيز في التشريع المدرسي لمعلمي المدارس الابتدائية ، دار الحضارة ، بئر توتة ، الجزائر ، ص93 .